

الجمعية العامة الدورة السابعة والستون  
البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/67/440/Add.1)]

٢٢١/٦٧ - الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل  
البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول<sup>(١)</sup> وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا<sup>(٢)</sup> المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في اسطنبول، تركيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ اللذين التزمت فيهما الدول الأعضاء بمساعدة أقل البلدان نموا في ظل هدف رئيسي يتمثل في تمكين نصفها من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تأخذ في الاعتبار قرارها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المتعلق باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٣/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي طلبت فيه إلى رئيس الجمعية العامة إنشاء فريق عامل مخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا، وموافاة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بتقرير يحتوي على توصيات محددة متسقة مع برنامج عمل اسطنبول،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٨٦/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ المتعلق بتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



- وإذ تشير كذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ المتعلق بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورها الرابعة عشرة،
- وإذ تشدد على أن رفع اسم بلد من قائمة أقل البلدان نموا يشكل مرحلة هامة لهذا البلد، حيث إنه يدل على أن البلد أحرز تقدما كبيرا نحو تحقيق بعض أهدافه الإنمائية على الأقل،
- ١ - تحيط علما بتقرير الفريق العامل المخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا<sup>(٣)</sup>؛
- ٢ - تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا<sup>(٤)</sup>، وبخاصة الفرع الثالث المتعلق بالتقدم المحرز صوب رفع الاسم من قائمة أقل البلدان نموا والانتقال السلس؛
- ٣ - تكرر تأكيد أهمية كفالة ألا يؤدي رفع اسم بلد من قائمة أقل البلدان نموا إلى تعطيل التقدم الذي حققه ذلك البلد في مجال التنمية، وتقر في هذا الصدد بأن عملية رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا ينبغي أن تشمل النظر في اعتماد مجموعة من الحوافز وتدابير الدعم المناسبة؛
- ٤ - تحث البلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا وجميع الشركاء في التنمية والشركاء التجاريين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على مواصلة جهودهم أو تكثيفها، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، من أجل الإسهام في تنفيذ القرار ٢٠٩/٥٩ على نحو تام، حسب الاقتضاء، لكفالة الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا؛
- ٥ - تقر بأهمية إتاحة المعلومات عن تدابير الدعم الخاصة بأقل البلدان نموا وما يتصل بها من تدابير الانتقال السلس، في مجالات الدعم المالي والمساعدة التقنية والتدابير المتصلة بالتجارة، بما في ذلك أطرها الزمنية وخصائصها وطرائقها؛
- ٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بتدابير الدعم الدولية المتاحة لكل بلد من أقل البلدان نموا وخصائص هذه التدابير وطرائق تنفيذها وفهمها بقدر أكبر، وتشديد في هذا الصدد بوجود البوابة التي أنشأتها إدارة الشؤون

(٣) A/67/92.

(٤) A/67/88-E/2012/75 و Corr.1.

الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للمعلومات المتعلقة بتدابير الدعم لأقل البلدان نموا باعتبارها أداة شاملة قيمة لتبادل المعلومات عبر شبكة الإنترنت، وتشجع على تحديثها وتحسينها باستمرار؛

٧ - **تشدد** على ضرورة أن يتبع كل بلد يرفع اسمه من القائمة في عملية الانتقال، في الفترة ما بين التاريخ الذي تحيط فيه الجمعية العامة علما بتوصية رفع اسم البلد من القائمة وتاريخ رفعه فعليا، استراتيجية وطنية للانتقال السلس يضعها على سبيل الأولوية في ظل قيادة وطنية، بمشاركة جميع الجهات المعنية في برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا<sup>(٢)</sup>، حسب الاقتضاء، وبدعم من المجتمع الدولي لكفالة نجاح تلك العملية، وضرورة أن تنطوي الاستراتيجية الوطنية للانتقال السلس على مجموعة شاملة مترابطة من التدابير المحددة التي يمكن التنبؤ بها بما يتفق مع أولويات البلد الذي يرفع اسمه من القائمة، مع مراعاة ما يواجهه من تحديات هيكلية ومواطن ضعف خاصة وما له من أوجه قوة؛

٨ - **توصي** بأن ينشئ البلد الذي يرفع اسمه من القائمة الآلية الاستشارية المحددة في القرار ٢٠٩/٥٩، بالتعاون مع شركائه في التنمية والشركاء التجاريين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لتيسير إعداد استراتيجية الانتقال وتحديد الإجراءات المرتبطة بها والتفاوض على مدتها وإنهاء العمل بها تدريجيا لفترة تناسب حالة التنمية في البلد، وأن تراعى هذه الآلية في العمليات الاستشارية والمبادرات الأخرى المضطلع بها في هذا المجال بين البلد الذي يرفع اسمه من القائمة وشركائه في التنمية؛

٩ - **تكرر دعوها** الشركاء في التنمية والشركاء التجاريين للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة إلى بذل الجهود لكي تدعم استراتيجياتهم الثنائية والمتعددة الأطراف وبرامجهم لتقديم المعونة الاستراتيجية الوطنية للانتقال البلد المعني؛

١٠ - **تقرر** أن تحيط علما بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة برفع اسم بلدان من قائمة أقل البلدان نموا وإدراج اسم بلدان في تلك القائمة في أول دورة للجمعية العامة تلي اتخاذ المجلس تلك القرارات؛

١١ - **تدعو** البلدان التي يرفع اسمها من القائمة والبلدان التي رفع اسمها منها إلى أن تنفذ استراتيجية الانتقال السلس كجزء من استراتيجيتها الإنمائية الشاملة وأن تدرجها في الوثائق ذات الصلة بالموضوع، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر ومصنوفة إجراءات الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري في ظل الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

١٢ - **تطلب** إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تكفل، إذا ما طلب إليها ذلك، تقديم المنسق المقيم للدعم تيسيرا للعملية الاستشارية، وأن تساعد البلدان التي يرفع اسمها من القائمة على إعداد استراتيجيات الانتقال الخاصة بها؛

١٣ - **تطلب** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة محددة الأهداف، بما في ذلك بناء القدرات، إلى البلدان التي يرفع اسمها من القائمة، إذا ما طلب إليها ذلك، عن طريق أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وفقا للولايات القائمة والموارد المتاحة، دعما لصياغة الاستراتيجية الوطنية للانتقال وتنفيذها؛

١٤ - **تدعو** كيانات الأمم المتحدة التي التزمت بتخصيص نسبة معينة من مواردها لأقل البلدان نموا إلى النظر في تمديد الفترة التي يقدم فيها الدعم لكل بلد من أقل البلدان نموا ووقفه تدريجيا بالنسبة للبلدان التي رفع اسمها من القائمة، خلال فترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به، وتطبيق ذلك وفقا لحالة التنمية في كل بلد يرفع اسمه من القائمة؛

١٥ - **تدعو** الشركاء في التنمية والشركاء التجاريين إلى النظر في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في إطار الالتزامات التي ينبغي التعهد بها في استراتيجية الانتقال الخاصة بكل بلد، لمساعدة البلدان التي يرفع اسمها من القائمة على التكيف مع عملية وقف العمل بنظام الأفضليات التجارية تدريجيا، بطرق منها الاستعانة بالإطار المتكامل المعزز أو المعونة التجارية أو الصكوك الأخرى؛

١٦ - **تكرر دعوها** جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى النظر في تمديد العمل بتدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية القائمة والإعفاءات المتاحة لأقل البلدان نموا لأي بلد رفع اسمه من القائمة لفترة مناسبة لحالة التنمية في البلد؛

١٧ - **تدعو** الشركاء التجاريين الذين لم يضعوا إجراءات لتمديد العمل بنظام المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق أو وقفه تدريجيا، بما في ذلك المعاملة على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، إلى أن يوضحوا على نحو يمكن التنبؤ به، كقاعدة عامة أو في إطار الآلية الاستشارية، موقفهم إزاء تمديد العمل بالأفضليات الخاصة بأقل البلدان نموا أو عدد سنوات التمديد أو التفاصيل المتعلقة بوقف العمل تدريجيا بهذه التدابير؛

١٨ - **تدعو** الصناديق الخاصة بأقل البلدان نموا التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل تقديم مساعدة تقنية للبلدان التي رفع اسمها من القائمة يتم وقفها تدريجيا على مدى فترة زمنية محددة وفقا لحالة التنمية في البلد في حدود الموارد المتاحة؛

١٩ - تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تمديد منح استحقاقات السفر الطوعية للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة لفترة مناسبة لحالة التنمية في البلد في حدود الموارد المتاحة ولمدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ رفع الاسم من القائمة؛

٢٠ - تدعو حكومات البلدان التي يرفع اسمها من القائمة إلى أن تقدم إلى لجنة السياسات الإنمائية، بدعم من الآلية الاستشارية، تقارير سنوية عن إعداد استراتيجية الانتقال وأن تقدم، بعد أن يصبح رفع اسم البلد من القائمة ساري المفعول، تقارير سنوية موجزة عن تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس لمدة ثلاث سنوات، وكل ثلاث سنوات بعد ذلك، كتكملة للاستعراضين اللذين تجريهما اللجنة كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا؛

٢١ - تطلب إلى لجنة السياسات الإنمائية أن ترصد التقدم الذي أحرزته البلدان التي يرفع اسمها من القائمة في مجال التنمية، بالتشاور مع حكومات تلك البلدان، على أساس سنوي لمدة ثلاث سنوات بعد أن يصبح رفع اسم البلد من القائمة ساري المفعول وكل ثلاث سنوات بعد ذلك، كتكملة للاستعراضين اللذين يجريان كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، وأن تدرج النتائج التي تتوصل إليها في تقريرها السنوي الذي تقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٢ - تشجع أقل البلدان نموا على تبادل الآراء مع البلدان التي يرفع اسمها من القائمة من أجل الحصول على معلومات عن الخبرات التي اكتسبتها ومناقشة تلك الخبرات وتبادل الدروس المستفادة في سياق عملية رفع اسمها من القائمة بدعم من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٣ - تدعو الشركاء في التنمية إلى الأخذ في الاعتبار المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نموا ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الموارد البشرية ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادي بوصفها جزءا من المعايير التي تستخدمها في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة، بما في ذلك المبادرات التي تظطلع بها منظومة الأمم المتحدة لدعم البلدان أثناء رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا.

الجلسة العامة ٦١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢